امتحان الكفاية في اللغة العربية

الأستاذ محمد جمعة العكور

وزارة التربية والتعليم

الأحد ٣٠ صفر ١٤٣٩هـ- الموافق ١٩ تشرين الثاني ٢٠١٧م

الملخص

يهدف البحث إلى توضيح أهمية إجراء امتحان الكفاية في اللغة العربية للمتقدمين إلى وظيفة معلم في وزارة التربية والتعليم، واستخدم المنهج الوصفي في الدراسة لتوضيح أهمية اللغة العربية بالنسبة للمعلمين وكذلك توضيح الأهداف العامة للتربية في تكوين المواطن، وإبراز أهمية امتحان الكفاية في اللغة العربية أداة لقياس درجة تمكّن ابن اللغة العربية من لغته، وتحديد الفئة المستهدفة من مشروع النهضة باللغة العربية المتمثلة بالمتقدمين للوظائف العامة، وطلبة الجامعات، وطلبة الدراسات العليا، وكل من يرغب في تحديد مستوى كفايته في اللغة العربية، وختم البحث بأن وزارة التربية والتعليم تنظر بعين المسؤولية إلى تعزيز مفهوم الشراكة مع مؤسسات الوطن كافة، ومجمع اللغة العربية الأردني على وجه الخصوص من خلال المشاريع الخاصة بالنهوض باللغة العربية.

المقدمة:

يعد إتقان اللغة وامتلاك مهارات الاتصال والتواصل أحد المتطلبات المهمة للنمو الشخصي والمهني للفرد. كما تعتبر إحدى المهارات الأساسية التي تتحلى بها القيادات الفكرية، ولذا اهتمت بها المؤسسات التعليمية كركيزة أساسية لعملية التعلم.

وبناءً عليه فقد انبثقت فلسفة التربية في المملكة من الدستور الأردني والحضارة العربية الإسلامية ومبادئ الثورة العربية الكبرى والتجربة الوطنية الأردنية. حيث تتمثل هذه الفلسفة في الأسس الفكرية، والإيمان بالله تعالى، والإيمان بالمثل العليا للأمة العربية. وأن الإسلام نظام فكري سلوكي يحترم الإنسان ويعلي من مكانة العقل ويحض على العلم والعمل والخلق مع التأكيد على العلاقة بين الإسلام والعروبة كعلاقة عضوية. وتؤكد أيضاً على أن اللغة العربية ركن أساسي في وجود الأمة العربية وعامل من عوامل وحدتها ونهضتها.

وتتمثل الأهداف العامة للتربية في تكوين المواطن المؤمن بالله تعالى المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل الإنسانية، النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية بحيث يصبح الطالب في نهاية مراحل التعليم مواطناً قادراً على استخدام اللغة العربية في التعبير عن الذات والاتصال مع الآخرين بيسر وسهولة.

وعليه فإن من أهداف مرحلة التعليم الأساسي، الذي يعتبر قاعدة للتعليم وأساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية وتنمية القدرات والميول الذاتية؛ إعداد مواطن قادر على إتقان المهارات الأساسية للغة العربية بحيث يتمكن من استخدامها بسهولة ويسر.

أما مرحلة التعليم الثانوي الذي يلتحق به الطلبة وفق قـدراتهم وميـولهم فتقوم على تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع الأردني القائمة أو المنتظرة بمستوى يساعد الطالب على مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بمجالات العمل. ومن أهدافها تكوين المواطن القادر على اسـتخدام لغته العربية في تعزيز قدرته على الاتصال وتنمية ثقافتـه العلميـة والأدبيـة ومراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح للغة وتذوق فنونها.

ورغم جميع الجهود الرسمية المبذولة لوضع اللغة العربية في مكانهـا إلا أن هذا الأمر ينطوي على تحديات كثيرة. فهناك جهود كبيرة لا زالت تبذل في الوصول إلى الهدف المنشود. فاستكمالاً لجهود وزارة التربية والتعليم وحفاظـاً على اللغة العربية من التراجع والضمور في صراعها الدائر مع اللغات الأجنبية واللهجات المحكية، وإشاعة للوعي اللغوي في الأوساط الاجتماعيـة الأردنيـة، شرعت "اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفـة"، استشعاراً منها بواجبها ومسؤوليتها تجاه اللغة العربية؛ تعمل على عدة مشاريع للنهوض بمستوى استخدام اللغة العربية. وقد تمثل أحد مشاريعها بالتعاون مـع وزارة التربية والتعليم بإعداد امتحان لغوي مقنن يسمى "**امتحان الكفايـة فـي اللغة العربية**" يقيس درجة تمكُّن ابن اللغة العربية من لغته، ومدى تصرفه فيها في كل أوجه استعمالها. ويُصَنِّفُ المتقدمين له حسب قـدراتهم لتقريـر مـدى جدارتهم بالوظائف والأعمال والبرامج الدراسية التي يتقدمون للالتحـاق بهـا، ومدى احتياج الذين لا يجتازونه إلى تدابير استدراكية علاجية. فمعرفة مسـتوى المهارة اللغوية تعين واضعي السياسات التعليمية على اتخاذ القرارات المناسبة.

وفي سبيل الإعداد لهذا المشروع اتخذت "اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة" قراراً بتشكيل فريق عمل مـن المختصـين

باللغة العربية لإنجاز المشروع الذي يتمثل في بناء بنك أسئلة في ضوء الأسس اللغوية الوظيفية بحيث يعمل على أداء المهام التالية:

- توفير نماذج متناظرة من امتحانات الكفاية اللغوية في اللغة العربية ورقياً وإلكترونياً لجميع الفئات المستهدفة.
- تصنيف المتقدمين حسب كفاياتهم وقدراتهم اللغوية.

مسوغات إنشاء الامتحان

تبرز أهم أسباب إنشاء الامتحان في ضعف القدرات اللغوية لدى العديد من الناطقين بها كلغة أم بالرغم من وصول عدد منهم إلى درجات علمية عليا. ولذا كان من مسوغات إنشائه:

- قياس القدرات اللغوية لدى أبناء اللغة العربية.
- تصنيف قدرات المتقدمين للامتحان لتحديد مدى جدارتهم بالوظائف والأعمال والبرامج الدراسية التي يتقدمون للالتحاق بها لحاجة القطاعين العام والخاص إلى مستوى معين من الجودة.
- تحديد مدى احتياج من لا يجتازون الامتحان إلى تدابير استدراكية علاجية.

الفئات المستهدفة

- المتقدمون للوظائف العامة (ويكون اجتياز الامتحان شرطاً للتوظيف).
- طلبة الجامعات في مرحلة البكالوريوس (ويكون اجتياز الامتحان شرطاً للقبول).
- طلبة الدراسات العليا (ويكون اجتياز الامتحان شرطاً للقبول).
- كل راغب في تحديد مستوى كفايته في اللغة العربية.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الامتحان ما هو إلا تفعيل لعدد من مواد قانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥، ومنها على سبيل المثال المادة الثامنة التي تنص على أن "يلتزم المعلمون في مراحل التعليم العام وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي باستخدام اللغة العربية في التدريس"، وأن "اللغة العربية لغة البحث العلمي وتنشر البحوث بها ويجوز النشر بلغات أجنبية بشرط أن يقدم الباحث ترجمة للبحث باللغة العربية تعميماً للفائدة للجهات ذات العلاقة". كما تسري أحكام الفقرتين من هذه المادة على المتحدثين والمناقشين في المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي تعقد في المملكة.

هذا بالإضافة إلى ما جاء في المادة العاشرة من القانون حيث "لا يعين معلم في التعليم العام أو عضو هيئة تدريس في التعليم العالي أو مذيع أو معد أو محرر في أي مؤسسة إعلامية إلا إذا اجتاز امتحان الكفاية في اللغة العربية ويستثنى من اجتياز هذا الامتحان المعلمون من غير الناطقين باللغة العربية أو الذين يدرسون بلغة أجنبية وتستقدمهم أي مؤسسة تعليمية بموافقة وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسب مقتضى الحال للتدريس بلغة أجنبية والعاملون في الأقسام الأجنبية في وسائل الإعلام".

أما المادة الثالثة عشرة فتنص على أن "تلتزم مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة والمؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها بالتدريس باللغة العربية في جميع العلوم والمعارف، باستثناء ما تقرره وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص".

ووفقاً للفقرة (ب) من المادة العاشرة من قانون حماية اللغة العربية رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٥ صدر نظام رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٦ متعلق بامتحان الكفاية في

اللغة العربية ونُشِرَ في الجريدة الرسمية رقم (٥٤١٣) بتاريخ ٢٠١٦/٨/١، وذلك بهدف تنظيم إجراءات تطبيق الامتحان.

تنفيذ الامتحان

وعليه فقد تم توقيع مذكرة تفاهم بين فريق العمل المكلف واللجنة الوطنية بحيث يتضمن العمل على المشروع خطوات محددة تمثلت في:

- بناء خطة عمل تفصيلية للمرحلة الأولى من المشروع.
- تحديد معايير الكفاية اللغوية المستهدفة في الامتحان.
- إعداد مواصفات الامتحان.
- إعداد ١١ نموذجاً متكافئاً يحوي كل منها على ٦٠ فقرة.
- التحقق من صدق المحتوى.
- تجريب الاختبار على عينة ممثلة للفئات المستهدفة.
- تصحيح الامتحان، وحساب الخصائص السيكومترية، وتعديل الفقرات في ضوئها.

وبعد الانتهاء من ذلك يتم وضع دليل للامتحان ينظم أهدافه ومفهوم الكفاية ومعاييرها والتدريبات اللازمة لتحقيقها.

عمل فريق العمل المكلف بإعداد الامتحان على إنجاز أحد عشر نموذجاً يتكون كل منها من ٦٠ فقرة. ومن ثم كان لا بد من الوصول إلى مرحلة التجريب. حيث تمت محاولة تجريبية في جامعة البلقاء التطبيقية بالتعاون مع رئيس الجامعة. لكن الظروف لم تكن مواتية تماماً حيث لم يأخذ الممتحنون

الامتحان بالجدية المطلوبة لأنهم وجدوا أنه لا يترتب عليهم شيء مهما كانت نتائجهم فيه. ولذا كانت النتائج غير ذات قيمة إحصائية حقيقية. وهذه نتيجة متوقعة مهما كانت العينة التي سيطبق عليها الامتحان إلا إذا علم المتقدمون له أن النجاح أو الرسوب فيه سيؤثر في وضعهم الوظيفي بشكل من الأشكال.

وهنا بدأ التواصل مع وزارة التربية والتعليم التي أبدت استعدادها لتوفير أعداد كافية من العاملين فيها من معلمين من مختلف التخصصات وموظفين للتقدم للامتحان.

إجراءات التنفيذ

صدر قرار من رئيس اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية ورئيس مجمع اللغة العربية الأردني معالي الدكتور خالد الكركي، بتشكيل فريق عمل (لجنة عليا) برئاسة عطوفة الأمين العام للشؤون التعليمية في وزارة التربية والتعليم بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٩م؛ وذلك لمتابعة العمل في مشروع امتحان الكفاية في اللغة العربية للمتقدمين إلى وظيفة معلم في وزارة التربية والتعليم. وبناءً عليه تم تشكيل لجنة فنية للإشراف على عقد الامتحان وإصدار نتائجه وتحليل فقراته وتقديم التوصيات بشأنه بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٩.

وعُقدت عدة اجتماعات على مستوى اللجنة العليا برئاسة عطوفة الأمين العام للشؤون التعليمية في وزارة التربية والتعليم في مقر اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم بهدف إعداد خطة إجرائية لمتابعة سير العمل لعقد الامتحان.

وباشرت وزارة التربية والتعليم من خلال اللجنة الفنية المشكلة بالسير بإجراءات عقد الامتحان، حيث تم الاتفاق على استخدام (السيرفر) المتوافر في

إدارة الامتحانات والاختبارات في وزارة التربية والتعليم وتهيئته وربطه مع مراكز مصادر التعلم المنتشرة في جميع مديريات التربية والتعليم في المملكة ليصار لتطبيق الامتحان فيها لتوافر المختبرات المعدة خصيصاً لإجراء الامتحانات الإلكترونية، كما تم تزويد لجنة استلام الأسئلة بملف إلكتروني يحتوي على أسماء الممتحنين وبياناتهم الشخصية بالحقول التي تم الاتفاق عليها مسبقاً من اللجنة الفنية.

وبقرار من رئيس اللجنة الفنية نُظمت ورشة تدريبية في إدارة مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات لفائدة فنيي الشبكات المكلفين بالإشراف على الامتحان في مراكز مصادر التعلم (رؤساء القاعات)، حيث تم في المرحلة اللاحقة تكليف لجنة خاصة لتسلم الأسئلة من مجمع اللغة العربية الأردني والإشراف على تنزيل الأسئلة على (السيرفر) وفق البرمجية المعدة مسبقاً وبيان مدى ملاءمتها وانسجامها مع تلك البرمجية، ثم التأكد من جاهزية الأجهزة الموجودة في مراكز الامتحان ومناسبة عددها وإمكانية ربطها مع (السيرفر) الرئيسي، وذلك من خلال التواصل مع فنيي الشبكات المعنيين بالإشراف على الامتحان.

وللتأكد من ضبط إجراءات تطبيق الامتحان كُلِّفَ رئيس لجنة ومساعد لكل مركز امتحان من كوادر مركز الوزارة برتبة مدير مختص ورئيس قسم (ضباط جودة)؛ بالإشراف على سير الامتحان بعد أدائهم القسم أمام مدير إدارة الموارد البشرية أو أحد أعضاء اللجنة الفنية. كما كُلِّفَ رئيس قاعة لكل مركز امتحان من مديري مراكز مصادر التعلم (مراكز الامتحانات الإلكترونية)؛ بمتابعة أداء المراقبين، وكذلك فنيي الشبكات، وتفتيش الممتحنين كافة والتحقق من شخصياتهم، ويؤدي القسم أمام رئيس لجنة مركز الامتحان. كما كُلِّفَ مراقبان

اثنان لكل غرفة امتحانية في مركز الامتحان (والتي تحتوي على عشرين جهازاً على الأكثر) من موظفي مراكز الامتحانات الإلكترونية التي سيجرى فيها الامتحان. ويؤدي المراقبان القسم أمام رئيس لجنة مركز الامتحان أيضاً.

وللتأكد من جاهزية الحواسيب ومعالجة أي خلل يحدث قبل وأثناء سير الامتحان كُلف فني متخصص بالشبكات من موظفي مديريات التربية والتعليم التي سيجرى فيها الامتحان، ويؤدي القسم أمام رئيس لجنة مركز الامتحان.

وقامت اللجنة المعنية بتسلم الأسئلة بتجهيز قوائم بأسماء الممتحنين وعمل رقم سري واسم مستخدم لكل ممتحن، ووضعت هذه المعلومات داخل مغلف مغلق مختوم وموقع من اللجنة، ولا يفتح المغلف إلا عند انعقاد الامتحان في موعده المحدد من اللجنة العليا المكلفة (مدير مختص ورئيس قسم من كوادر الوزارة)، بحيث يزود كل ممتحن بالمعلومات الخاصة به قبيل بدء الامتحان. كما شكلت وزارة التربية والتعليم غرفة عمليات في مركزها ومركز الملكة رانيا العبدالله لمتابعة الملاحظات الواردة من مراكز الامتحانات.

أجرت وزارة التربية والتعليم أربعة امتحانات: عُقد الامتحان الأول بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٣ وبلغ عدد الممتحنين (٤٨٢)، والامتحان الثاني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣ وبلغ عدد الممتحنين (٣٠٣)، والامتحان الثالث بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤ وبلغ عدد الممتحنين (٨٧)، وأما الامتحان الرابع فقد عُقد بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٨ حيث بلغ عدد الممتحنين (٢٣٣)، وشارك في إنجاز هذه العملية (١٨٤) موظفاً. وبهذا كان إجمالي عدد الممتحنين (١١٠٥) ممتحن وممتحنة.

ملخص نتائج تجريب فقرات الامتحان:

بتكليف من رئيس اللجنة الفنية للامتحان، قام الدكتور جهاد العناتي/ عضو اللجنة الفنية بإعداد ملخص عن نتائج تجريب (١١) نموذجاً على عينات

استطلاعية ممثلة، حيث بلغ الحجم الإجمالي للعينات الاستطلاعية المستخدمة لتجريب فقرات جميع النماذج الامتحانية (١٠٢١)، منهم (٦٤٩) من الذكور، و(٣٧٢) من الإناث.

وبين التقرير وصفاً لمعالم الفقرات وفقاً للنظرية الكلاسيكية في القياس (CTT) من حيث معاملات الصعوبة للفقرات، حيث وجد أن متوسط صعوبة الفقرات كان جيداً فيما عدا النموذج الثالث، وكذلك بين التقرير معاملات التمييز للفقرات، فأشارت النتائج أن تمييز الفقرات كان جيداً عدا عدد منها، وكذلك فاعلية مموهات الإجابة.

كما استُخدمت النظرية الحديثة في القياس (IRT) لوصف معالم الفقرات من حيث معاملات الصعوبة للفقرات التي أكدت أيضاً أنها كانت جيدة عدا النموذج الثالث، وبين أيضاً التقرير أن متوسط تميز الفقرات كان جيداً.

وأظهرت النتائج الخاصة بمعاملات الثبات بطريقة الاتساق الداخلي أن قيم الثبات مقبولة عدا النموذج الثالث، ما يستدعي مراجعة العوامل التي أثرت سلبياً في ثباته ومعالجتها.

وختاماً، فإن وزارة التربية والتعليم تنظر بعين المسؤولية إلى تعزيز مفهوم الشراكة مع مؤسسات الوطن كافة، وتثمن بذلك الجهود التي بُذلت مع مجمع اللغة العربية الأردني ممثلاً برئيسه معالي الأستاذ الدكتور خالد الكركي من خلال المشاريع التي تبنتها اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية ومن ضمنها مشروع امتحان الكفاية في اللغة العربية، وكغيرها من المؤسسات الوطنية العاملة في قطاع التعليم، فإن وزارة التربية والتعليم كانت وما زالت وستبقى شريكاً أساسياً مع الجهات العاملة في هذا القطاع بهدف التطوير الذي يرمي إلى بناء جيل واعٍ ومثقف وقادر على استخدام لغته الأم بكل ثقة واقتدار وافتخار.